

دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية
وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع

بحث من إعداد

د. مولود زايد الطبيب

عضو هيئة تدريس

جامعة الزاوية

ملخص :

هدف هذا البحث إلى دراسة الحراك الاجتماعي بوصفه سمة ملازمة للمجتمعات البشرية حيث أن واقع تلك المجتمعات يميزها بالتفاعل المستمر والموجه عقلياً ما ينتج عنه علاقات اجتماعية تؤسس إلى تكوّن نظم اجتماعية وأنساق اجتماعية يطلق عليها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع مصطلح البناء الاجتماعي ، وما ينتج عن ذلك من حراك اجتماعي يتوزع تبعاً له أفراد المجتمع على مكانات اجتماعية مختلفة وبالتالي تتباين الأدوار والوظائف الاجتماعية بينهم ، وقد تمت دراسة ذلك من خلال :

- دراسة وتحليل مفهوم الحراك الاجتماعي .
- هل أن المجتمعات في عمومها منفتحة للحراك الاجتماعي أم أن هناك مجتمعات مغلقة لا تسمح بذلك ؟
- مدى تأثير الحراك الاجتماعي على اكتساب المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي وبالتالي تأثر النظم والبنى الاجتماعية وتغييرها .

وقد تناول البحث ما تقدم من خلال سؤال مهم وهو : هل يؤثر الحراك الاجتماعي في تكوين بنية المجتمع ، أم أن البناء الاجتماعي هو الذي يفسح المجال للحراك الاجتماعي ليكون متنفساً للضغوطات التي يواجهها المجتمع؟

وخلص البحث إلى أن لكلتا الحالتين تأثيرهما الذي يخضع أيضاً إلى عوامل موضوعية أخرى ، ترجع إلى العوامل الديمغرافية والثقافية والتاريخية .

Abstract

This research aims to study social mobility as an inherent characteristic of human societies , The reality of those societies is characterized by continuous communication that is mentally oriented , This results social relations established to formulate social systems and formats social construction , This also results the variety of social mobility according to the various divisions of individuals in terms of their social position, role and functions.

This study investigates :

1. The study and analysis of concept of social mobility .
2. Do societies are open for the social mobility in general, or isolated?
3. The influence of social mobility on the acquirement of social roles and positions which leads to the influence and change of the social systems and structures.

What was discussed through an interesting question is: is it affects social mobility in the formation of the structure of society, or social construction that allows for social mobility to be an outlet for the pressure faced by society?

The research found that both cases influence on the social mobility caused by other subjective factors due to demographic, cultural and historical factors.

الحراك سمة ملازمة للمجتمعات البشرية المختلفة حيث لا يخلو مجتمع ما من تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر ، عدا تلك المجتمعات المغلقة التي يقل فيها الحراك الاجتماعي إلى أدنى مستوياته ، ويرى العلماء أن الكائنات البشرية المنضوية تحت النظام الاجتماعي ليست كائنات جامدة الحركة أو أن حركتها بفعل آلية محددة ، بل أنها كائنات تتميز بالعقل ، لذلك فإنها تؤثر سلباً و إيجاباً في النظام الاجتماعي حيث أنها قد تتواءم معه أو أنها تحدث تغييراً فيه ليكون متوائماً معها، ويرى البعض بأن النظام الاجتماعي يمكن تشبيهه بالمرجل الذي تتفاعل فيه كل المكونات والعناصر لإعادة تشكيل المادة ، حيث أن كل منها يترك أثره وفعله في تضييعها، مع الأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الخارجية أيضاً.

لذلك فإن السلطة التي تسعى لتقييد النظام الاجتماعي بتوجهاتها السياسية إنما تسعى لتقييد حركة مكوناتها البشرية ، أي تثبيط الحراك الاجتماعي وتوجيهه وفقاً لأجندتها الذاتية ، وبما أنه حراكاً ديناميكياً غير محدد الفعل والتوجه ، فليس من السهولة تقييده لكن قد تشله قيود ومحددات السلطة ، غير أن هذه الآلية القسرية لشل الحراك في النظام الاجتماعي لا تدوم طويلاً لأن لعناصر ومكونات النظام طاقة تحتاج إلى تصريف عبر الحراك الاجتماعي وإلا فإنها تصبح طاقة كامنة تبحث عن متنفس لها ، فإن حجت متنفسات النظام الاجتماعي يصبح عرضة للانفجار عبر ثورات وعصيان مدني ضد السلطة المستبدة ، وبالتالي يؤدي لخلخلة أسس النظام لتعم الفوضى والخراب في المجتمع فتفرض كائنات قاع المجتمع سطوتها على الواقع الجديد ليرتد المجتمع نحو غياهب التاريخ وتضيع كافة الجهود التي بذلت عبر التاريخ للارتقاء بمدنية المجتمع (1).

فالحراك الاجتماعي عبارة عن إيجاد بيئة محفزة للعمل لتتيح للمواطن تنمية قدراته واستعداداته ، وتكون فيه الفرص على أساس القدرات والمواهب والجهد الذاتي للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع ، ومن ثم يصبح المجتمع مجالاً خصباً لتنافس أعضائه .

ويرى " أ. جيدنز " إن دراسة التراتب الاجتماعي لا تقتصر على تباين المواقع الاقتصادية أو المهنية التي يشغلها الأفراد ، بل تتطرق أيضاً إلى ما يمكن أن يحدث لهم في سياق البنية الاجتماعية ، ويشير مصطلح الحراك الاجتماعي إلى تحرك الأفراد والجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة ، فالحراك العمودي أو " الشاقولي " يعني حركة الأفراد صعوداً أو هبوطاً على السلم الاقتصادي الاجتماعي ، فيوصف من يحصلون مكاسب في مجال التملك أو الدخل أو المكانة بأنهم يحققون حراكاً إلى أعلى ، بينما تنحدر مواقع

من يفقدون هذه المكاسب في الاتجاه المعاكس إلى أسفل ، كما يرى " جيدنز " أنه قد انتشرت في المجتمعات الحديثة ظاهرة الحراك الجانبي الذي يشير إلى التحرك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم ، وقد يلتقي الحراك العمودي والجانبي مثلاً عندما يُنقل شخص من المؤسسة التي يعمل بها إلى أحد فروعها في مدينة أو بلد آخر مع ترقيته إلى منصب أعلى ، وهناك طريقتان لدراسة الحراك الاجتماعي هما : دراسة الحراك الجيلي الذي يشير إلى ما يحققه الفرد من تحرك صعوداً أو هبوطاً على السلم الاجتماعي في حياته ، ودراسة الحراك بين الأجيال الذي يدل على مثل هذا الصعود أو الهبوط بين الابن وأبيه على سبيل المثال (2).

مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث في مدى امكانية معرفة العلاقة التي تنشأ في إطار الحراك الاجتماعي بين الحصول على المكانة أو المركز الاجتماعي والأدوار الوظيفية الناجمة عن ذلك ، والتغيرات التي يمكن حدوثها في البنى والنظم الاجتماعية ، والعلاقة بين تلك العمليات وإحداث التنمية والتغير والتقدم في المجتمع .

وسعيًا لدراسة المشكلة محل البحث فإننا نرى تناولها من خلال التساؤلات البحثية التالية :

- هل أن كل المجتمعات تشهد حراكاً اجتماعياً دون قيود ؟
- كيف يحصل الأفراد في المجتمع على المكانة والمركز الاجتماعي وأثر ذلك على أدوارهم ؟
- إلى أي مدى يؤثر الحراك الاجتماعي على بنية ونظام المجتمع ؟
- ما مدى انعكاسات أثر الحراك على المجتمع ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- فهم ماهية الحراك الاجتماعي .
- كيفية الحصول على المكانة الاجتماعية في إطار حراك المجتمع .
- الوظائف والأدوار للمكانات الجديدة وأثر ذلك على البناء والنظام الاجتماعي .
- الربط بين تغير وتقدم المجتمع والحراك الاجتماعي .

منهجية البحث :

يعد البحث محل الدراسة بحثاً نظرياً يعتمد المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال رصد الكتابات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ، وتحليل الواقع الاجتماعي وتحليل المفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة .

ولمعرفة دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع ولخلق المجتمع المنشود الذي يتيح لكل مكوناته من أفراد وجماعات حراكاً حراً يساهم في خلق التنمية والتقدم ويرسخ نظامه وبنيته الاجتماعية السليمة التي هي أساس كل تغير نحو الأفضل ، فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال الآتي :

المبحث الأول / الإطار العام للحراك الاجتماعي .

المبحث الثاني / عن المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي .

المبحث الثالث / مفهوم النظام الاجتماعي والبنية الاجتماعية .

المبحث الرابع / انعكاسات أثر الحراك على المجتمع .

المبحث الأول / الإطار العام للحراك الاجتماعي :

1- مفهوم الحراك الاجتماعي : يُعرف الحراك الاجتماعي بأنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأفراد أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي أو في إطار النسق الاجتماعي ، ويرى البعض بأن مصطلح (حراك) يستخدم أيضاً ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية وهذا ما يسمى (الحراك الفيزيقي) ، أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي فيسمى (الحراك الاجتماعي)، ويعني ذلك انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى آخر ما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمعاً طبقياً ، لذا فالحراك الاجتماعي ظاهرة جديدة في المجتمع الحديث ، بل هناك من يرى بأنه أحد المقومات الرئيسية في المجتمع المتحضر، الذي يتميز عن المجتمع التقليدي الإقطاعي الذي يعد مجتمعاً مغلقاً ولا يتحرك فيه الفرد خارج الجماعة التي ينشأ فيها لوجود حواجز اجتماعية تربط الفرد بجماعته.

ويدل مصطلح الحراك الاجتماعي على حركات الأفراد أو حركات الوحدات الأسرية داخل منظومة من الفئات الاجتماعية المهنية أو داخل منظومة من الطبقات الاجتماعية ، والحراك الاجتماعي لدى الأفراد يوصف على وجه العموم أنه (داخل الأجيال)، ويوصف الحراك الاجتماعي لدى الأسر من جيل إلى جيل أنه حراك (بين الأجيال) ، وعلى نحو أكثر دقة فإن الحراك الاجتماعي (بين الأجيال) يدرس العلاقة بين المكانة الأصل أو الموقع الأصل لدى الأفراد وبين موقعهم الخاص في منظومة الفئات الاجتماعية المهنية، وهذا الشكل الآخر من الحراك الاجتماعي هو الذي لفت انتباه علماء الاجتماع على وجه الخصوص⁽³⁾.

ويرى (بتريم سوركين) أن الحراك الاجتماعي هو انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر، بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد ، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل .

يذهب البعض إلى أن مفهوم الحراك الاجتماعي يشير إلى الدرجة التي يسمح بها المجتمع أو يشجع أو يجبر أفرادها على تغيير مكانتهم ومستواهم الجغرافي والسكني والاقتصادي والاجتماعي أو توجهات قيمهم الثقافية، ففي المجتمعات الحديثة هناك ترتيب تسلسلي للمراكز الاجتماعية بحيث يزداد امتيازات الثروة والقوة والاحترام كلما صعدنا أعلى التسلسل الهرمي، ويستطيع أي شخص الانتقال من مركز اجتماعي إلى آخر اعتماداً على ما يكسبه من وسائل في متناول يده .

والحراك الاجتماعي هو الصيغة العلمية الملموسة التي توضح قدرة المجتمع على تمكين أفرادها من التغلب على الحواجز التي يصنعها التميز، بحيث يتمتع كل أفراد المجتمع بتكافؤ الفرص في الارتقاء الاجتماعي، بناء على قدراتهم ومواهبهم وما يبذلونه من جهد، وليس على المستوى الاجتماعي لذويهم أو الطبقة أو العرق الذي ينحدرون منه ، أو لون بشرتهم أو جنسهم .

أشكال الحراك الاجتماعي وطبيعته :

ميّز علماء الاجتماع بين أشكال كثيرة من الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع المعاصر ، ومن أهم تلك الأشكال التمييز بين الحراك الاجتماعي الصاعد Up Ward Social Mobility، الذي يُشير إلى انتقال الفرد من مستوى طبقي أدنى إلى مستوى طبقي أعلى ، والحراك الاجتماعي الهابط Down Ward Social Mobility، الذي يُشير إلى هبوط الفرد من مستوى طبقي أعلى إلى مستوى طبقي أدنى ، كأن ينتقل الفرد من طبقة عليا إلى طبقة متوسطة، مثل تدهور الحال لدى بعض الأثرياء والأغنياء نتيجة أزمة اقتصادية معينة، وانحدارهم إلى مستوى طبقي أقل.

وقد حدد بعض علماء الاجتماع عدداً من الأسس العامة للحراك الاجتماعي الرأسي ، أهمها:

1. يندر وجود مجتمع تكون فيه الطبقات مغلقة إغلاقاتاً محكماً ، أو لا يوجد فيها حراك اقتصادي وسكاني ومهني.

2. لا يمكن أن يوجد مجتمع يكون فيه الحراك الرأسي حراً بصورة مطلقة ، ويكون الحراك من طبقة إلى أخرى من دون عقبات.

3. يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي من مجتمع لآخر.

4. يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي في المجتمع نفسه من وقت لآخر.

5. لا يوجد اتجاه دائم ومحدد نحو زيادة ، أو نقص ، عمق الحراك الاجتماعي.

ويوضح علماء الاجتماع طبيعة الحراك الاجتماعي على أساس حركة وتنتقل الأفراد دون الجماعات ، وهذا يوضح الفارق بين الحراك الاجتماعي، الذي يتخذ شكلاً فردياً، والحراك الذي يتخذ شكلاً جماعياً، ويُطلق عليه "الحراك الطبقي" Class Mobility.

ويُطلق الحراك الاجتماعي الأفقي Horizontal Social Mobility على حركة الأفراد أو الجماعات، من وضع اجتماعي إلى آخر مع عدم وجود اختلاف في الدرجات بين الوضعين ، فمن يترك مهنة كهربائي ليعمل ميكانيكياً ، يُعبّر عن حركة أفقية حيث تحتاج المهنتان إلى الجهد والعمل نفسيهما تقريباً، وتقاضي الأجر نفسه ، والوضع الاجتماعي ذاته داخل بناء المجتمع.

كما يميز علماء الاجتماع بين نمطين آخرين من الحراك : الأول ، هو الحراك الاجتماعي بين الأجيال Intergenerational Social Mobility، الذي يظهر عند مقارنة الطبقة الاجتماعية، التي ينتمي إليها كل من الأبناء وآباؤهم أو أجدادهم ، فإذا حقق الأبناء مستوى طبقياً أعلى من ذلك الذي ينتمي إليه آباؤهم، فإنهم بذلك يكونوا قد أنجزوا حراكاً اجتماعياً صاعداً عبر الأجيال ، وعكس ذلك صحيح أيضاً للحراك الاجتماعي الهابط عبر الأجيال ، والثاني ، الحراك الاجتماعي داخل الجيل Social Mobility inside generation وتجري بمقارنة الأوضاع الطبقيّة التي شغلها الفرد في حياته المهنية ، وما يحققه من إنجاز فيها.

وقد حدد أبرز علماء الاجتماع وهو بيتريم سرويكين ، أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي على النحو التالي:

1- الحراك المهني : ويُقصد به تغيير الفرد لمهنة أسرته ، وتبديل الأبناء لمهن آباءهم نتيجة لازدياد التخصص المهني ، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد، حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج ، ويساعد الحراك المهني على تحرك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً، عن مكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدي ارتفاع الفرد في التركيب المهني وتغييره لوضعه المهني ، عن وضع أسرته الأصلية، وصعوده أو هبوطه في السلم المهني، إلى تغييره مكان إقامته ، ومعارفه وأصدقائه الذين ترى معهم في نشأته الأولى،

واختلاطه بأفراد جدد ذوي ميول واتجاهات مغايرة عن الوسط الذي نشأ فيه، وتغييره أيضاً لأسلوب حياته ومركزه الاجتماعي ما يؤثر في علاقته القرابية بأعضاء أسرته.

أصبحت وراثة الأبناء لمهن الآباء ظاهرة نادرة في المجتمع المعاصر ، وأصبح طبيعياً أو سوبياً أن نرى أعضاء الأسرة يعملون في مهن متباينة، لا تترابط بينها ولا اتصال ، فقد يعمل أحد أفراد الأسرة في التجارة وآخر في التدريس وثالث في مهنة الطب، بينما يعمل قريب لهم في حرفة يدوية، كالنجارة أو الحياكة.

2. الحراك المكاني : هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشاراً في المجتمع الحضري الصناعي ، فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم ، أو من حي إلى آخر ، وكان الحراك المكاني محدوداً في المجتمع التقليدي ، وكان الفرد يدين بالولاء للأرض التي يُولد فيها ويمارس نشاطه الاجتماعي والاقتصادي فوقها ، ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل ، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة في أماكن متفرقة ، إلى ازدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديدة.

ولاحظ علماء الاجتماع أن الأفراد في المجتمع الحضري أصبحوا أقل ارتباطاً بالأرض التي ينشئون عليها ، وزاد تحرك الأفراد من بلد لآخر ، وزاد تغيير الأفراد للوحدات السكانية ، وتبدلهم لجيرانهم ، وزادت المسافات التي يقطنها الفرد في انتقالاته من مجتمع لآخر في المجتمع الحديث ، ما يؤثر في ولائه لأسرته وارتباطه بأقاربه.

3. الحراك الاقتصادي : ويُقصد به تغير مراكز الأبناء الاقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد ، فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية، ونشأة نظام الأجور، وتقييم العمل على أساس إنتاج الفرد ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط، إلى تغير المراكز الاقتصادية للأفراد ، وأصبح من الطبيعي أن تتغير المراتب الاقتصادية للأبناء عن مراتب آبائهم، لتغير المهن التي يقوم بها كل منهم ، ولعل تغير المراتب الاقتصادية يعني أن التكوين الطبقي أصبح مرناً ومتغيراً، وأصبح من السهل أمام الأفراد الانتقال إلى مرتبة أعلى من مرتبة أسرهم بمقدار ما يبذلونه من جهد وعمل، وما يقومون به من نشاط في مهنتهم ، وصار من الطبيعي أن تتخفف مكانة الأفراد الاقتصادية عن مكانة أسرهم، إذا ما فشلوا في مهنتهم.

4. الحراك الفكري : يقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والأفكار المستحدثة المختلفة ، وقد ساعدت وسائل الاتصال ، مثل الراديو والسينما والتلفزيون والصحف والكتب والمجلات وازدياد الاختراعات

الحديثة في العلوم والفنون ، إلى ازدياد فرص الحراك الفكري ، وعرض نماذج فكرية واجتماعية في أساليب جديدة من السلوك ، وكذلك تغير التقاليد المتوارثة عن الآباء والأجداد ، كما أدى ازدياد حركة الكشف العلمي إلى ضعف ارتباط الأفراد بالقيم القديمة ، واتجاههم نحو تقبل الأفكار والمبادئ المستحدثة ، كما أدى ازدياد وتنوع مراكز البحث العلمي وزيادة الانفاق على تلك المراكز إلى زيادة في البحوث والدراسات العلمية وزيادة النشاط الفكري المصاحب لها .

عوامل الحراك الاجتماعي :

إن أهم عوامل الحراك الاجتماعي تتمثل في الهجرة والتعليم والتحويلات السياسية ، على أن هناك عوامل أخرى أيضاً تساعد في تحديد مدى حدوث الحراك الاجتماعي داخل المجتمع ، وسنتناول هنا أهم العوامل التي تسهل الحراك الاجتماعي وتحفزه :

1- الهجرة : تلعب الهجرة دوراً كبيراً في الحراك الاجتماعي، حيث أنها ناتجة عن السعي لتحسين ظروف وأحوال الأفراد والجماعات اجتماعياً واقتصادياً لما تتيحه من فرص متعددة في التعليم والعمل ومستوى عالٍ من الدخل، ومن ثم تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، خاصة وأن هناك اعتقاداً سائداً بأن المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا من طبقة اجتماعية أعلى من عامة السكان، فقد أكدت الدراسات الاجتماعية أنه يسود في المجتمعات الصناعية المتقدمة معدل هجرة مرتفع في صفوف الأفراد المهرة من التخصصات الفنية ، إذ تكون لدى المهاجرين رغبة في تحسين وضعهم الاقتصادي، ولذلك تكون رغبتهم محدودة في الاستقرار في مكان واحد، إن التقدم المتدرج للمتخصصين في المهارات المختلفة في سلسلة من المراكز المرتفعة داخل البناء الاجتماعي المتدرج، يرتبط - بشكل أو بآخر - بحركة السكان المكانية والاجتماعية، ويهتم رجال الاجتماع بمشكلة الهجرة إلى المدينة ويعرفونها بأنها ظاهرة اجتماعية مصاحبة لظاهرة الحراك الاجتماعي حيث التفاوت في القدرة على التعامل مع مستجدات العصر ومكوناته⁽⁴⁾.

2- التعليم : يعد التعليم من العوامل المهمة في عملية الحراك الاجتماعي تبعاً لما يترتب عنه من تمايز بين أفراد المجتمع ناتج عن عوامل مختلفة منها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة ، وقد اعتمد نموذج "بودون" على تحليل نمط سلوك الفاعلين ، بأن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبياً وفق أصلهم الاجتماعي ، كما أن دوافعهم وتحفيزاتهم تتأثر بالأصل الاجتماعي ، وتتوافق مع هذه المقاربة المنهجية للحراك الاجتماعي ، الدراسات التي أجراها "جنكز Jenkes" في الولايات المتحدة ، و"جيرو" Girod في سويسرا ، وغيرهم ، وتدل هذه الدراسات على الأمر التالي :

إذا كان الأصل الاجتماعي يؤثر على المستوى التعليمي بشكل حاسم ، فإن المستوى التعليمي يؤثر على الموقع الاجتماعي تأثيراً اعتدالياً ، بطريقة معتدلة دائماً⁽⁵⁾.

ويعد التعليم عاملاً أساسياً من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الحراك الاجتماعي داخل المجتمع المعاصر ، نظراً لما يتيح من فرص تحقيق التقدم العلمي والاجتماعي ، بما يجعل الأفراد أكثر استعداداً لتقبل التغيير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، فقد دلت الدراسات والبحوث أن بعض الفئات الاجتماعية من الطبقات الدنيا ، على الرغم من ظروفهم السيئة وعدم توفر الإمكانيات ، استطاعت أن تصل إلى أعلى الدرجات في السلم التعليمي ، وأن تحسن من وضعها الطبقي من خلال الحراك الاجتماعي الذي يحققه التعليم ، وقد أكدت بعض الدراسات الحديثة أن فرص الحراك المهني الاجتماعي محدودة ، نظراً لوجود تمايز في النسق التعليمي يجعل أبناء الطبقة العليا محتكرين للمهن ذات المستوى الرفيع ، إن القضية حسبما يرى البعض ليست إتاحة الفرص للفرد ليلتحق بالتعليم ، لكنها قضية هل يستطيع مواصلة الطريق حتى النهاية .

3- التحولات السياسية : إن التحولات السياسية بمختلف أشكالها تجعل المجتمع في حالة أكثر ما تكون قابلة لإتاحة هوامش الحركة للأفراد ، حيث تشكل بيئة خصبة لارتفاع وتيرة الحراك الاجتماعي ، فالثورات التي تعمل على تغيير نظام الحكم ، والانفتاح السياسي من قبل السلطة الحاكمة ، والفوضى والانظام السياسي ، تساعد على تكوين عامل مهم من عوامل الحراك الاجتماعي ، ويرى علماء الاجتماع أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي ، مثل الحرب والثورة وحركة الإصلاح السياسي والاجتماعي ، ففي فترات الحرب يحدث حراكاً اجتماعياً صاعداً أو هابطاً لبعض الأفراد ، مثل أولئك الذين يستفيدون من استمرار الحرب ويحققون الثراء الذي لم يكونوا يصلونه لولا تلك الحالة التي يعيشها المجتمع أثناء الحرب ، وبالتالي يحققون حراكاً صاعداً ، كما تعمل الحروب والانتفاضات الاجتماعية على تسريع الحراك ، حيث تساعد على ظهور قيادات وطنية جديدة لتحل محل القيادات التقليدية القديمة وما يرتبط بذلك من حدوث حراك اجتماعي⁽⁶⁾.

قياس الحراك الاجتماعي :

يمكن قياس الحراك الاجتماعي من خلال التنقلات التي تحدث في الوظائف والمراكز والمسكن ، ويشار إلى أن هناك أسلوبان أساسيان في قياس الحراك الاجتماعي وهما :

1- أسلوب القياس الموضوعي : ويعتمد هذا الأسلوب في قياس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية ، كالتعليم ، والمهنة ، والدخل ، ومن أشهر الذين وضعوا مقياساً للحراك الاجتماعي ، عالم الاجتماع " لويد وارنر" أستاذ علم الاجتماع بجامعة شيكاغو ، ويتكون مقياسه من ست خصائص وهي : الثروة ، والدخل ،

والمهنة ، والتعليم ، ونوع السكن ، ومصدر الدخل ، وهناك ميل لدى بعض دارسي الحراك الاجتماعي إلى اعتبار المهنة وحدها دليلاً كافياً للمستوى الاجتماعي الاقتصادي ، ومحكاً للحراك الاجتماعي ، بل إن الكثير منهم أصبحوا يستخدمون الحراك المهني والحراك الاجتماعي بنفس المعنى .

2- أسلوب التقدير الذاتي : ويعتمد هذا الأسلوب في قياس الحراك الاجتماعي على تقدير المفحوص نفسه وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي ، ومن الطبيعي أن يتعرض هذا الأسلوب إلى كل ما يواجهه التقديرات الذاتية من تحيز أو مبالغة في التقدير .

وسواء استخدمنا القياس الموضوعي أو التقدير الذاتي ، فإن الباحثين يقيسون الحراك الاجتماعي بين الأجيال بمعنى قياس مستوى الفرد بالنسبة لأسرته ، حيث يقارن وضع الابن مع وضع الأب وأحياناً الجد - إن أمكن ذلك- وفي حالات أخرى يقيس الباحثون الحراك داخل الجيل الواحد ، بمعنى قياس وضع الفرد بالنسبة لنفسه في مراحل مختلفة من نموه أو مراحل حياته .

المبحث الثاني : المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي :

أولاً / المكانة الاجتماعية : يشير الحراك الاجتماعي إلى حركة الأفراد و الجماعات داخل نظام التدرج الاجتماعي ، والفرق بين المجتمعات الطائفية والمجتمعات الطبقيّة هو الفرق بين مجتمعات لا تسمح بالحراك الاجتماعي داخلها، أو تجاوز حدود المكانة التي ولد فيها الأفراد ، ومجتمعات تسمح بالحراك الاجتماعي ، وتجاوز المكانة التي وجد الأفراد أنفسهم فيها، ففي المجتمعات الطائفية تكون أغلب التحركات في أضيق الحدود بل تكاد تكون قاصرة على حالات الزواج والمصاهرة التي يمكن أن ترفع قليلاً الوضع الاجتماعي لأحد أفراد العائلة، وتقوم النظم الطائفية أساساً على المكانات الاجتماعية الموروثة ، فمكانة الأسرة الاجتماعية التي يولد فيها الفرد تحدد مجرى حياته كلها فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة تحدث لبعض الموهوبين والمحظوظين، وتقوم النظم الطبقيّة على كل من الخصائص الموروثة والمكتسبة مثل الموهبة، القدرة، والجد والاجتهاد، والطموح، والحظ الذي يتيح للأفراد الوصول إلى مكانات أعلى أو أدنى من مكانات آبائهم أو عشيرتهم، وهذا ما يطلق عليه (التحرك عبر الأجيال) ، كما يمكن أن يتحرك الفرد داخل نظام التدرج الاجتماعي أثناء فترة حياته، وذلك ما يطلق عليه(التحرك عبر الأجيال)⁽⁷⁾.

مفهوم المكانة الاجتماعية :

ترتبط المكانة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالتنقل الاجتماعي أو الحراك ، حيث يسود المجتمعات الحديثة نوع من التدرج الهرمي للمكانة توزع على أساسه امتيازات الثروة والقوة والتقدير أو الاعتبار ، بحيث تزداد كل هذه الامتيازات كلما ارتفعنا في سلم التدرج الهرمي ، وعلى العكس مما كان سائداً في الطائفة أو النظام

الطبقي المبكر ، يلاحظ أن الانتقال من مكانة لأخرى في هذا التدرج يمكن أن يتم بوسائل تخضع لسيطرة الشخص (8) .

وتشير بعض التعريفات إلى أن مصطلح المكانة يدل على الموقع الذي يشغله فرد في جماعة ، أو تشغله جماعة في مجتمع ، ولهذا الموقع بُعدان ، أحدهما يمكننا أن نسميه أفقياً والآخر عمودياً ، ونقصد بالبعد الأفقي للمكانة ، شبكة الاتصالات والتبادلات الواقعية أو مجرد الممكنة التي يقيمها فرد مع أفراد آخرين لهم موقع الفرد نفسه ، أو مع أفراد آخرين يبحثون كما يبحث هو عن إقامة صلات معهم ، أما البعد العمودي ، فإنه خاص بالاتصالات والتبادلات التي يعقدها مع الأفراد من مستوى أعلى من مستواه وأدنى ويسعى هؤلاء إلى أن يعقدوها معه ، كما يسعى هو أيضاً ، ويمكننا أن نؤلف بين هذين التوضيحين إذ نعرف المكانة أنها مجموعة من العلاقات المساواتية والتراتبية لفرد مع الأعضاء الآخرين من جماعته (9) .

الحصول على المكانة :

تُعد الدراسة التي قام بها "بلو Blau" و "أوتي Ottis" عام 1967 الخاصة بالحصول على المكانة الاجتماعية ، من الدراسات الأساسية التي أجريت عن الحراك الاجتماعي ولقد ، ولقد وجد الباحثان أن المكانة المهنية للأب هي مؤشر للتنبؤ بنوع تعليم الابن ، وأول وظيفة يلتحق بها ، فالمكانة المهنية للأب وما يرتبط بها من وضع اجتماعي تؤثر تأثيراً قوياً في نوع التعليم الذي سينتقله الابن ومدته (10) ، وما زالت العوامل المتعلقة بالخلفية الأسرية هي أقوى العوامل في تأثيرها فيما يتعلق بالحصول على المكانة المهنية والاجتماعية للفرد .

ويرى البعض أن المكانة ليست مجموعة لا تتغير من الحقوق والواجبات ، ولا يكفي أن يكون الإنسان مُسناً حتى يكون موضع الاحترام ، أو أن يحمل شهادة حتى يُعتبر مثقفاً ، فالسلوك الفردي والجماعي الذي يواكب ما يتوقعه المجتمع من صاحب المكانة وشاغل الدور شيء أساس في إسناد المكانات إلى أصحابها ، فهل إسناد المكانة يجري وفق مقاييس ذات تفرع ثنائي ؟ أكد " لينتون " م " بارسونز " بأن مكانة يمكنها أن تُسند وفق مقاييس طبيعية وموضوعية إذا صح القول : العمر و الجنس ينتميان إلى هذه الفئة ، ولكن المكانات الاجتماعية المهنية يمكنها أيضاً أن تكتسب بالجهد ، بالطموح أو الجدارة ، فالفئة الأولى تسمى منسوبة ، والفئة الثانية تسمى منجزة (11) .

أنماط المكانة الاجتماعية :

يتكرر حدوث الحراك الاجتماعي في تلك المجتمعات التي يكون فيها إحرار الفرد للمكانة بناء على ما يبذله من مجهود ، هو الأساس في اكتساب المكانة الاجتماعية وليست تلك المقومات الطبيعية التي وجد

نفسه محاطاً بها منذ ولادته دون أن يكون له أي دخل بها ، وهذا يدعونا إلى تعريف النمطين الأساسيين للمكانة وهما :

1- المكانة الطبيعية : وهي تلك المكانة التي يرثها الفرد من عائلته مثل تلك السمات التي وُلد بها مثل النوع وترتيبه العمري بين إخوته ، ومن مؤشرات تحديد المكانة الطبيعية أو الموروثة ، العمر ، النوع ، الجنس ، العائلة أو النسب ، اللون ، المواطنة .

2-المكانة المكتسبة : وهي تلك المكانة التي يكتسبها الفرد على مدار حياته ، من خلال ما يبذله من جهد ، بحيث يوضع في النسق الاجتماعي معتمداً على انجازاته الشخصية ، حيث يمكن إحراز هذه المكانة عن طريق التعليم أو المهنة أو غيرها .

ثانياً / الدور الاجتماعي :

1 - مفهوم الدور : ترتبط المكانة بمجموعة من المسؤوليات المتوقعة التي يقوم بها شاغل المكانة والتي يطلق عليها اسم الأدوار الاجتماعية ، فالدور الاجتماعي بهذا المعنى هو السلوك الذي يقوم به شاغل المكانة، وهو سلوك متعارف عليه اجتماعياً، وبالتالي يمكن توقعه والتنبؤ به بدرجة كبيرة من الدقة⁽¹²⁾، ويعرّف الدور بأنه نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك الذي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه في من يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعاً اجتماعياً معيناً ، والدور يصف السلوك المتوقع من شخص في موقف ما.

أما تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية للدور ، والتي تناولت طبيعة المفهوم ومكوناته وأبعاده ، حيث نُظر إلى الدور على أنه مفهوم يستخدم لتفسير وتوضيح التوقعات السلوكية للفرد ، والتي يمكن من خلالها بيان وضعه أو مكانته ، مع التركيز في إطار هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية للدور وخاصة من حيث بزوغ الدور وعلاقته بالفاعل ، وبالمكانة ، وبالإطار التنظيمي ، وكذلك علاقته بالشخص نفسه ، ويؤكد " Theodarson " على جانب التوقعات في التعريف فيرى أن : الدور هو نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات معينة ويرتبط بمركز معين داخل نطاق جماعة أو موقف اجتماعي ، ويحدد هذا الدور بمجموعة التوقعات من جانب الآخرين ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه⁽¹³⁾ .

2 - العلاقة بين الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية : تعتبر المراكز أو المكانات الاجتماعية تصنيفات للكائنات الإنسانية، بينما تعتبر الأدوار تصنيفات للسلوك، فالمركز يعبر عن هوية مستخدمة للدلالة على شخصية أو أكثر، وهي الشخصيات التي من المفترض أنها تشترك في واحد أو أكثر من الصفات الواضحة، أما الدور فيعبر في جوهره عن وصف السلوك المرتبط بذلك المركز ومفهوم النشاط ، ويقصد به ذلك التفاعل

المؤقت والمميز بين عدد من الأدوار التي يكون بينها اعتماد متبادل ، فالنشاط يعتبر شكلاً من النسق الاجتماعي المبسط ، بينما تعتبر الأدوار الوحدات الصغرى من البنیان السلوكي الذي يهتم به المحللون ، ومفهوم الوظيفة ، والذي يعني سلوكيات معينة تؤدي إلى تأثيرات ملموسة يمكن أن يتلمسها الباحث وغالباً ما يدركها المشاركون في أداء هذه الوظيفة ، أي أنه في الوقت الذي تمثل فيه الأدوار سلوكاً ، فإن الوظائف تمثل نتائج لهذا السلوك .

المبحث الثالث : مفهوم النظام الاجتماعي والبنية الاجتماعية :

1 - بنية ووظائف النظم الاجتماعية :

المفهوم العام للنظام الاجتماعي : يقوم المدخل السوسولوجي للإحاطة بمفهوم النظام الاجتماعي من خلال الوظائف الاجتماعية على افتراض وجود عدد من الوظائف الاجتماعية الأساسية التي يجب أن يقوم بها كل مجتمع من المجتمعات لضمان وجود هذا المجتمع ، واستمراره ، وتعد هذه الوظائف الاجتماعية متطلبات حياتية لا غنى عنها، أي يجب توفرها بدرجة مناسبة حتى تقوم الحياة البشرية وتستمر ، وتشمل هذه الوظائف الأساسية : وظيفة الإنتاج ، ووظيفة إنجاب الأطفال وتربيتهم ، ووظيفة السلطة ، والوظيفة الدينية ، والوظيفة التربوية ، على افتراض أن الأفراد ، وهم يتفاعلون في حياتهم اليومية يطورون مجموعة من الاتفاقات التي تترسخ مع تكرار الاستخدام ، ومع مرور الوقت ، تتطور لتشكل البناء الرمزي الذي يحيط بكل وظيفة من هذه الوظائف وينظم القيام بها ، وبالتالي يُعرف النظام الاجتماعي حسب ما تقدّم ، بأنه مجموعة من قواعد التصرف والإجراءات و الممارسات العلمية ، والأدوات والوسائل ، والبنى الرمزية التي تشمل على الطرق الشعبية ، والأعراف ، والمعايير ، والعادات ، والتقاليد ، والقيم ، والقانون ، التي تنشأ حول وظيفة اجتماعية معينة ، وتنظم القيام بهذه الوظيفة⁽¹⁴⁾.

وتشير المعاجم إلى أن النظم الاجتماعية هي الأوضاع التي يصطلح عليها المجتمع لتنظيم العلاقات بين الأفراد في مختلف شؤونهم ، وهي طرق التفكير والعمل السابقة في نشأتها وقيامها على وجود الأفراد - بوصفهم أفراداً - يخلقها المجتمع ويلتزم نحوها الأفراد بالخضوع والطاعة لأنها من مقومات تراثهم الاجتماعي⁽¹⁵⁾، فالنظم الاجتماعية تنشأ من تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض حيث يترتب على ذلك علاقات اجتماعية ينتج عنها عناصر منظمة لتلك العلاقات ، ويشترط في ذلك أن يتم التوافق على تلك العناصر مع استمرارية العمل بها لمدة كافية ، حيث تبرز تلك العناصر في العادات والتقليد والطرق الشعبية والقيم والقوانين ، لتصبح بالتالي معايير للسلوك الاجتماعي .

إن ما يحدثه الحراك الاجتماعي من تغير في المكانات الاجتماعية للأفراد وما يتبع ذلك من تغير في الأدوار المترتبة على مكانة ومركز الفرد الاجتماعي ، لا شك في أن ذلك يؤثر في الطريقة التي يتم بها التفاعل الاجتماعي ، وبالتالي العلاقات الاجتماعية المؤدية إلى إنتاج نُظم وبنات اجتماعية تكون أساس قيام المجتمع بتنظيم أنساقه وبنائه للاستفادة القصوى من الوظائف التي تقوم بها تلك الأنساق والبنات والنظم الاجتماعية ، إن كل ما هو ثابت ومقرر في المجتمع ، كما جاء في أعمال "أوجست كونت" في القرن التاسع عشر ، هو نظام اجتماعي ، وظهر ذلك جلياً في أعماله المتعلقة بالاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية ، في حين أن "هربرت سبنسر" عالج النظم في كتابه المبادئ الأولى ، على أنها أعضاء أو أجهزة تقوم بوظائف المجتمع .

أما "سمنر" فقد ذهب في كتابه " العادات الشعبية 1906 " إلى أن النظام يتكون أساساً من : تصور أو مفهوم أو فكرة أو مذهب أو مصلحة أو اهتمام خاص ، ومن بناء ، وتنشأ النظم عادة عن العادات الشعبية ، وتنمو وتتطور في صورة أعراف ، وتتضح عندما تصبح القواعد والأفعال أكثر نوعية وتخصيصاً ، وعندئذ يترسخ البناء ويتوطد ويتجه نحو الاكتمال ، فالنظام الاجتماعي كما يراه البعض ، يتضمن الطرق المقررة للسلوك ، ففي حين يرى "جولدنر" أن النظم هي الطرق المقننة لحل مشكلات المجتمع ، فإن كل من "كولي" في كتابه النظم الاجتماعية سنة 1909 و"ديفيز" في كتابه علم الاجتماع الإنساني سنة 1948 ، ينظران إلى النظم الاجتماعية على أنها مركبات واسعة من المعايير التي يقرها المجتمع ليعالج بها أو ليقابل بطريقة منظمة ما يعتبره حاجاته الأساسية ، ويحدد "ديفيز" بشكل واضح ، أن النظم عبارة عن مجموعات من العادات الشعبية والأعراف والقوانين تتداخل فيما بينها حول وظيفة أو أكثر ، مكونة أجزاء من البناء الاجتماعي ، تعرف بتنظيمها المحكم وتمايز وظائفها (16) .

إن دراسة النظم الاجتماعية ، توضح لنا أحد الميكانيزمات الأساسية التي عن طريقها يتوصل الإنسان إلى التناسق في السلوك الاجتماعي ، وتبدو أهمية هذا التناسق في مجتمعات تنمو وتتغير باستمرار، مثل مجتمعنا الليبي ، الذي يشهد حراكاً اجتماعياً وسياسياً تتسارع وتيرته ، حيث تتغير المكانات وتتبدل الأدوار وتزيد حاجة المجتمع إلى العديد من الوظائف التي تساعد على استقرار وبالتالي استمرار النظام الاجتماعي ، فبدون هذا التناسق تصبح الحياة الاجتماعية نفسها مستحيلة ، ونفهم التناسق هذا على أنه نوع من الاضطراب والوحدة الذي ينمو على مر الزمن ويميل في نفس الوقت إلى الدوام ، والتناسق والاضطراب والدوام هم الذين يخلقون النظم الاجتماعية ، والتي بدونها تتأثر قدرة المجتمعات على التناسق وأداء وظائفها اللازمة لتغير وتقديم المجتمع .

ويذهب قاموس علم الاجتماع ، إلى أن البناء والوظيفة كلمتان تعبران عن وجهين لشيء واحد ، فالبناء يستخدم لوصف (الثابت نسبياً) في النظام ، أما الوجه الدينامي فهو الذي يسمى (الوظيفة) ، وبعبارة أخرى ، البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة ، وعند تعريفنا للنظام الاجتماعي ، يجب أن نؤكد علاقة الأجزاء بعضها بالآخر ، وأن النظام في التفاعل وهي وحدته التي تمكن الأجزاء أن تعمل ككل بالنظر إلى العالم من حولها ، ومعنى هذا أننا حين ندرس النظم ، فإن هذا يعني أننا ندرس أنماط السلوك الاجتماعي ، وحين ندرس البناء والوظيفة أحدهما بمعزل عن الآخر فليس هذا إلا لأغراض تحليلية⁽¹⁷⁾.

المبحث الرابع / انعكاسات أثر الحراك على المجتمع :

في إطار اهتمام بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجية بتعريف الدور، نجد أن " نادل" عالم الأنثروبولوجية قد عرّف الدور من خلال تحديد البناء ، ويرى أن البناء تركيب يتركب من علاقات الأدوار التي يؤديها الشخص ، ولا يتركب من علاقات بين الأشخاص ، حيث أن الدور باعتباره أسلوب للفعل في البناء تحدده معايير المجتمع⁽¹⁸⁾، عليه فإن تبدل وتغير الأدوار نتيجة الحراك الاجتماعي ، فإن ذلك يعيد ترتيب تقدم الوظائف لإشباع حاجات المجتمع ، سواء كان ذلك بتأثير مباشر على البناء الاجتماعي في تكوينه وتركيبته ، أم كان التأثير يقتصر على الوظائف التي يفرزها الدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد تبعاً لمكانته ومركزه الاجتماعي ، حيث أن البناء الاجتماعي هو تنظيم معين للسلوك اليومي لأفراد المجتمع ولعلاقاتهم الاجتماعية بطريقة تتيح التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد إلى حد كبير ، وأن هذا المفهوم الأساسي في علم الاجتماع يتضمن العديد من العناصر الأساسية ، من بينها النظم الاجتماعية ، والمعايير ، والمكانات ، والأدوار ، والجماعات ، والسؤال المهم الذي نطرحه هنا هو: هل يؤثر الحراك الاجتماعي في تكوين بنية المجتمع ، أم أن البناء الاجتماعي هو الذي يفسح المجال للحراك الاجتماعي ليكون متنفساً للضغوطات التي يواجهها المجتمع؟.

من وجهة نظرنا فإن لكلتا الحالتين تأثيرهما الذي يخضع أيضاً إلى عوامل موضوعية أخرى ، ترجع إلى العوامل الديمغرافية والثقافية والتاريخية ، فقد يجعل الحراك الاجتماعي من احتلال المكانات والمراكز الاجتماعية في مجتمع ما بطريقة مغايرة لما كان معهوداً به من قبل ، ما ينتج عنه تغير في الوظائف التي تتبلور في هيئة أدوار يقوم بها شاغلي المكانات ، وقد ينعكس ذلك على البناء الاجتماعي ، في حين أن بنية المجتمع لا بد لها من أن تتيح مجالاً للحراك ، وتختلف هوامش الحركة من بنية اجتماعية إلى أخرى ، فالبناء الاجتماعي المغلق لا يعطي فرصاً ناجزة لحراك المجتمع ، ويتضح ذلك في المجتمعات التقليدية القديمة ، أما المجتمعات الصناعية المتقدمة فهامش الحراك فيها أكبر وتكون البنى الاجتماعية أقل مقاومة له.

1. الربيعي ، صاحب (2008)، الحوار المتمدن ، العدد 2283 الصادر في 2008/5/16 .
2. جيدنز، أنتوني(2005)، علم الاجتماع ، ترجمة: فايز الصايغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 365 .
3. بودون ، ريمون وبوريكو ، فرانسوا (2007) ، المعجم النقدي في علم الاجتماع ، ترجمة : وجيه أسعد ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ص401 .
4. القباع ، مندل (2010) الهجرة من الريف إلى المدينة ، صحيفة عكاظ ، العدد 3470 .
5. أحمد ، خليل (1984) المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 1 ، ص 94 .
6. موقع المقائل <http://www.moqatel.com>
7. هس ، بيث وآخرون (1989)، علم الاجتماع ، ترجمة : محمد مصطفى الشعيبي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ص ص 306 305 .
8. غيث ، محمد عاطف (2006) ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ص 394 .
9. خمش ، مجدالدين (1999) علم الاجتماع . الموضوع والمنهج ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، ص 139 .
10. عبد الشافي ، عصام (2011) ، نظرية الدور . دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية ، المركز العربي للدراسات والأبحاث .
11. بدوي ، أحمد زكي (1977) ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ص 220 .

¹ صاحب الربيعي ، الحوار المتمدن ، العدد 2283 ، الصادر في 2008/5/16 .
² أنتوني جيدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصايغ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 365
³ ريمون بودون ، فرانسوا بوريكو ، المعجم النقدي في علم الاجتماع ، ترجمة : وجيه أسعد ، دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007، ص401
⁴ مندل عبدالله القباع ، الهجرة من الريف إلى المدينة ، صحيفة عكاظ ، العدد 3470 ، 17 / 12 / 2010
⁵ خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1984 ، ص94
⁶ <http://www.moqatel.com>
⁷ بيث هس وآخرون ، علم الاجتماع ، ترجمة:محمد مصطفى الشعيبي،الرياض،دار المريخ للنشر،1989،ص ص 305/306
⁸ محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص394
⁹ ريمون بودون وزميله ، مرجع سابق ، ص368
¹⁰ بيث هس وآخرون ، مرجع سابق ، ص311
¹¹ ريمون بودون وزميله ، مرجع سابق ، ص370
¹² مجد الدين عمر خيرى خمش ، علم الاجتماع - الموضوع والمنهج ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر ، 1999 ، ص139
¹³ عصام عبد الشافي ، نظرية الدور - دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية ، المركز العربي للدراسات والأبحاث ، 2011

-
- ¹⁴ مجد الدين عمر خيرى خمش ، مرجع سابق ، ص156
- ¹⁵ أحمد زكى بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1977 ، ص220
- ¹⁶ أنظر في ذلك : محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص 218 219
- ¹⁷ محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص222
- ¹⁸ محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 ، ص323